

نشرة حمراء

تحديث شهري للتحقيقات والملاحقات القضائية العالمية

مايو 2018

شارك هذه الصفحة



中文 >

НА РУССКОМ ЯЗЫКЕ >

في هذا الإصدار

مستجدات مكافحة الفساد

- [اتهامات Unaoil الجديدة من قبل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة \(SFO\) في المملكة المتحدة](#)
- [حُكم بالسجن أربع سنوات لرجل أعمال صيني في قضية رشوة حاول تقديمها لمسؤولين بالأمم المتحدة](#)
- [سياسة وزارة العدل DOJ الجديدة للحد من "العقوبات المزدوجة"](#)
- [بيكين من هيئة الأوراق المالية والبورصة \(SEC\) يلخص النهج الخاصة باجتماعات Wells الفعالة وغير الفعالة](#)
- [بنك التنمية الإفريقي يحظر شركة الطاقة الكهروإلكتريكية الصينية من جراء تقديمها وصف غير حقيقي لمشاريعها في العطاءات التي شاركت بها الولايات المتحدة تتهم شقيق مسؤول بهندوراس بتهمة غسل أموال الرشوة](#)
- [مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات](#)
- [حكم على موظف بنك تركي بالسجن لمدة 32 شهراً بسبب تأمره لانتهاك قوانين العقوبات الأمريكية](#)
- [إدانة مديرين تنفيذيين بشركة إيرانية لقطع غيار السيارات بانتهاك العقوبات المفروضة على إيران](#)
- [تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات](#)
- [الرئيس ترامب يعلن الانسحاب الأمريكي من خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA. سيُعاد فرض العقوبات الأمريكية على إيران بعد فترات الإنهاء التدريجي](#)
- [الولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة لتقييد المعاملات مع حكومة فنزويلا](#)
- [إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC لتراخيص عامة محدثة توضح وتوسع الأنشطة المرخص لها مع الكيانات الروسية الخاضعة للعقوبات](#)
- [المصادر العالمية للتحقيقات](#)
- [تنبيه العميل: إصدارات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC الترخيص العام 15 لتوسيع وتمديد الأنشطة المرخص بها مع مجموعة GAZ حتى 23 أكتوبر 2018](#)
- [تنبيه العميل: الولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة لتقييد المعاملات مع حكومة فنزويلا](#)
- [تنبيه العميل: مخطط تسعير الأدوية الصادر عن إدارة ترامب: الرؤية والتحليل](#)
- [تنبيه العميل: الرئيس ترامب يعلن الانسحاب الأمريكي من خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA. سيُعاد فرض العقوبات الأمريكية على إيران بعد فترات الإنهاء التدريجي](#)
- [تنبيه العميل: إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC لتراخيص عامة محدثة توضح وتوسع الأنشطة المرخص لها مع الكيانات الروسية الخاضعة للعقوبات](#)
- [الكتابات المحاضرات](#)

مستجدات مكافحة الفساد

اتهامات Unaoil الجديدة من قبل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة

في 22 مايو 2018، اتهم مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة (SFO) شخصين إضافيين في التحقيق المستمر المتعلق بالادعاءات بأن شركة Unaoil SAM قامت بسداد مدفوعات غير مشروعة نيابة عن شركات في قطاعي النفط والغاز إلى حكومات في الشرق الأوسط. يواجه باسل الجراح، وهو مدير إقليمي سابق في Unaoil في العراق، وزياد عقل، وهو "الشريك العراقي" السابق لـ Unaoil، اتهامات بأنهما قد تأمرا على دفع مبالغ على سبيل الرشوة نيابة عن Leighton Contractors Singapore PTE Ltd (إحدى الشركات الفرعية لشركة Leighton Holdings الكائنة في أستراليا والتي تُعرف الآن بمجموعة CIMIC المحدودة) للحصول على عقد لبناء خطوط أنابيب النفط في العراق في عام 2010. أنهم كلا من الجراح وعقل لأول مرة في نوفمبر 2017 فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة نيابة عن SBM Offshore. كما تم توجيه الاتهام لاثنتين من المديرين التنفيذيين الآخرين في Unaoil فيما يتعلق بمدفوعات SBM Offshore.

البيان الصحفي لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة SFO متاح [هنا](#). لمزيد من المعلومات، راجع التغطية من مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة FCPA [هنا](#). النشرة الحمراء شملت في السابق التحقيق مع Unaoil في ديسمبر 2017.

حُكم بالسجن أربع سنوات لرجل أعمال صيني في قضية رشوة حاول تقديمها لمسؤولين بالأمم المتحدة

في 11 مايو 2018، حكم القاضي فيرون برودريك في محكمة الدرجة الأولى لإقليم نيويورك الجنوبي على رجل الأعمال الصيني نج لاب سينج بالسجن لمدة 48 شهرًا وثلاث سنوات من إطلاق السراح المشروط لدور لعبه نج في محاولة لتقديم رشوة لمسؤولين بالأمم المتحدة لبناء مركز للمؤتمرات في مسقط رأسه في ماكاو. أدين نج في يوليو 2017 بجريمة غسل الأموال، لانتهاكه قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) وقوانين مكافحة الرشوة المحلية الأمريكية، فضلًا عن تورطه في مؤامرة تتعلق بجرائم الرشوة. يعتبر نج هو أول من صدر بشأنه حكمًا بالسجن من بين ستة متهمين في هذه القضية. سبقت الإشارة بإحدى النشرات الحمراء عن وقائع قضية الأمم المتحدة هذه في [طبعة أبريل 2018](#).

البيان الصحفي لوزارة العدل (DOJ) متاح [هنا](#). لمزيد من المعلومات، راجع التغطية من قانون 360 [هنا](#) ومن مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة [FCPA هنا](#).

سياسة وزارة العدل DOJ الجديدة للحد من "العقوبات المزدوجة"

في 9 مايو 2018، أعلن نائب المدعي العام رود روزنشتاين سياسة جديدة من جانب وزارة العدل لتشجيع التعاون بين وكالات تنفيذ القانون في الولايات المتحدة لتجنب فرض عقوبات متعددة لنفس السلوك ضد نفس المدعى عليه. وتُنقش هذه السياسة في قسم جديد من دليل المحامين الأمريكي. وعلى وجه الخصوص، ورد في الدليل أنه لا ينبغي استخدام سلطة التنفيذ الجنائي "فقط لإقناع الشركة بدفع تسوية أكبر في قضية مدنية"، وأنه على الإدارات والأقسام داخل وزارة العدل التنسيق فيما بينها، وكذلك مع السلطات الفيدرالية، والحكومية، والمحلية، والدولية الأخرى، لتجنب فرض غرامات وجزاءات ومصادرات مزدوجة. كرر روزنشتاين السياسة الجديدة باختصار في الملاحظات التي تم تقديمها إلى المتخصصين في مجال الامتثال والمخاطر في 21 مايو، خاصة فيما يتعلق بتطبيق السياسة بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

ملاحظات روزنشتاين في 9 مايو متاحة [هنا](#)، وقسم دليل المحامين الأمريكي المحدث متاح [هنا](#). ملاحظات روزنشتاين في 21 مايو متاحة [هنا](#). لمزيد من المعلومات حول السياسة الجديدة، راجع التغطية من صحيفة *ول ستريت* [هنا](#) ومن مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة [FCPA هنا](#).

بيكين المدير المشارك في هيئة الأوراق المالية والبورصة يلخص النهج الخاصة باجتماعات Wells الفعالة وغير الفعالة

في 9 مايو 2018، أدلى ستيف بيكين، المدير المشارك لقسم التنفيذ في هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC)، بملاحظاته في معهد جرائم أصحاب الياقات البيضاء التابع لنقابة المحامين في مدينة نيويورك، حيث أوجز آراءه بشأن "اجتماعات Wells" الناجحة التي تجري بين المدعى عليه والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) بعد أن تفتح هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) التحقيق، ولكن قبل تقديم الموظفين توصيات بالالتزام إلى هيئة الأوراق المالية والبورصة. تسمح هذه العملية لمن تم استدعائهم للمثول أمام الهيئة ومحاميهم بتقديم تصوراتهم حول الجوانب الرئيسية في القضية. ومن بين اقتراحاته لضمان فعالية اجتماع Wells، نصح بيكين محامي الدفاع بالتركيز على الجوانب الرئيسية بدلاً من مناقشة كل وقائع القضية، وتوعية موظفي هيئة الأوراق المالية والبورصة بشأن الوقائع المنطوقة قبل اجتماع Wells، بدلاً من محاولة تقديم وقائع جديدة لا يتسنى لموظفي هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) لهم الفرصة للنظر فيها. كما أوضح بيكين لمحامي الدفاع قدرتهم على أن يكونوا أكثر فعالية من خلال تقديم سابقة قضائية حديثة ومقنعة و/ أو إجراءات سابقة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصة تدعم مواقفهم، مع تحديد الطرق التي يحق فيها للمدعى عليه الحصول على رصيد تعاوني ومناقشة نقاط الضعف بشكل جوهري في القضية المقترحة من هيئة الأوراق المالية والبورصة في حال خضوعها للمحاكمة.

اقرأ ملاحظات بيكين [هنا](#).

بنك التنمية الإفريقي يحظر شركة الطاقة الكهربائية الصينية من جراء تقديم وصف غير حقيقي لمشاريعها في العطاءات التي شاركت بها

في 7 مايو 2018، أعلن بنك التنمية الإفريقي ("AfDB") عن حظره لشركة "CHINT الكهربائية المحدودة" لمدة 36 شهرًا على خلفية الادعاءات بأن شركة "CHINT" قد وصفت مؤهلاتها على غير حقيقتها في سبعة عطاءات لمشاريع في إثيوبيا وتنزانيا وزيمبابوي. يمكن أن تحصل شركة CHINT على إعفاء مبكر من الحظر، والحد منه إلى سنتين، إذا حققت الامتثال المبكر لجميع الشروط، مثل آليات الامتثال الداخلي المعزز. كما تتطلب اتفاقية التسوية بين البنك الإفريقي للتنمية وشركة CHINT من شركة CHINT التعاون مع البنك الإفريقي للتنمية في "تحقيقاته حول حالات سوء السلوك غير المرتبطة" في المشاريع التي يمولها البنك الإفريقي للتنمية.

يسمح الحظر الخاص بـ CHINT بالحظر المتبادل من قبل بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف بموجب اتفاقية الاعتراف المتبادل بالحظر الذي تم توقيعه في 9 أبريل 2010 (متاح [هنا](#)).

انظر البيان الصحفي للبنك الإفريقي للتنمية AfDB [هنا](#). لمزيد من المعلومات، راجع التغطية من مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة [FCPA هنا](#).

الولايات المتحدة تتهم شقيق مسؤول بهندوراس بتهمة غسل أموال الرشوة

في 1 مايو 2018، وجهت وزارة العدل اتهام إلى كارلوس ألبرتو زيلايا روخاس، وهو مواطن من هندوراس يعيش في نيو أورليانز، بانتهاكات تتعلق بغسيل الأموال، زاعمة أنه تآمر مع شقيقه - وهو مسؤول حكومي سابق في هندوراس الذي كان، في ذلك الوقت، المدير التنفيذي لمعهد هندوراس للضمان الاجتماعي - لغسيل أموال تُقدر بأكثر من 1.3 مليون دولار أمريكي ضمن أموال يُزعم أنه حصل عليها على سبيل الرشوة. ويُزعم أن روخاس استخدم بعض الأموال لشراء العقارات المؤجرة في منطقة نيو أورليانز.

البيان الصحفي لوزارة العدل متاح [هنا](#). لمزيد من المعلومات، راجع التغطية من مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة [FCPA هنا](#).

[الرجوع إلى الأعلى](#)

حكم على موظف بنك تركي بالسجن لمدة 32 شهراً بسبب تأمره لانتهاك قوانين العقوبات الأمريكية

في 16 مايو 2018، أعلنت وزارة العدل أن مهمت هاكان أتيل حُكم عليه بالسجن لمدة 32 شهراً لمشاركته في مؤامرة للسماح بالوصول إلى عائدات النفط المقيدة من خلال الشبكات المالية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الأمريكية، لحكومة إيران والكيانات الإيرانية و الكيانات التي حددها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) في وزارة الخزانة الأمريكية كمواطنين محددة أسماؤهم بصفة خاصة (SDN). أدين أتيل بارتكاب جرائم في 3 يناير 2018.

ووفقاً لوثائق وأدلة المحكمة التي صدرت أثناء المحاكمة، كان أتيل مديراً للعمليات المصرفية الدولية في أحد البنوك التركية. استغل أتيل منصبه للمضي قدماً في المؤامرة. كما أدلى بتصريحات خاطئة لمسؤولي وزارة الخزانة الأمريكية حول أنشطته وبرامج البنك الخاصة بالامتثال، وتأمير لإنتاج وثائق مزيفة واستخدامها لإخفاء المعاملات المحظورة.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على [البيان الصحفي](#) لوزارة العدل DOJ والتغطية السابقة في إصداراتنا للنشرات الحمراء [عدد يناير 2018](#) و [سبتمبر 2017](#).

إدانة مديرين تنفيذيين بشركة إيرانية لقطع غيار السيارات بانتهاك العقوبات المفروضة على إيران

في 27 أبريل 2018، أعلنت وزارة العدل عن اعتقال واتهام الصدر عماد - فايز، وبوران آزاد، وحسن علي مشير - فاطمي فيما يتعلق بمؤامرة لتصدير البضائع والخدمات بشكل غير قانوني إلى إيران وتنظيم المعاملات المالية للإفلات من لوائح عقوبات المعاملات الإيرانية.

ووفقاً للبيان الصحفي، فإن المتهمين هم مواطنون إيرانيون أصبحوا فيما بعد مواطنين أمريكيين متجنسين ويعيشون في كل من طهران وكاليفورنيا. شاركوا بشكل مشترك في إدارة شركة Ghare Sabz، المعروفة بـ GHS Technology، وهي شركة تصنيع كبيرة في طهران. ووفقاً للائحة الاتهام، فإنه اعتباراً من نوفمبر 2012، زعم المدعى عليهم أنهم حصلوا على، وحاولوا الحصول على، قطع السيارات المختلفة من شركات مُصنعة في الولايات المتحدة ودول أخرى لاستخدامها من قبل شركة GHS في طهران. ويُزعم أنهم قدموا وثائق جمركية خاطئة ومضللة واستخدموا أنظمة متطورة للتحويلات البرقية الدولية - بما في ذلك من خلال المؤسسات المالية المحظورة - لتوفير التمويل للمنتجات المطلوبة.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على البيان الصحفي الصادر عن [وزارة العدل](#).

[الرجوع إلى الأعلى.](#)

الصادرات والعقوبات والتطورات الجمركية

الرئيس ترامب يعلن الانسحاب الأمريكي من خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA. سيُعاد فرض العقوبات الأمريكية على إيران بعد فترات الإنهاء التدريجي

في 8 مايو 2018، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ستوقف مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). تم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "الصفقة النووية الإيرانية" في يناير 2016 بين الدول الخمس + 1 (أي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في الأمم المتحدة- الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة — بالإضافة إلى ألمانيا) وإيران. أسفر الاتفاق عن تخفيف العقوبات المفروضة على إيران مقابل امتثالها للالتزامات الرئيسية النووية ذات الصلة.

واقترن هذا الإعلان بإصدار مذكرة رئاسية للأمن القومي (NSPM) لتوجيه وزير الخارجية ووزير الخزانة للتخصيص لإعادة فرض جميع العقوبات الأمريكية التي تم رفعها أو التنازل عنها فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA "على وجه السرعة متى أمكن وعلى أي حال في موعد لا يتجاوز 180 يوماً من تاريخ إصدار المذكرة الرئاسية للأمن القومي NSPM". وبناءً على ذلك، في غضون 90 أو 180 يوماً من إصدار المذكرة الرئاسية للأمن القومي NSPM، استناداً إلى نوع الأعمال، يجب على الأشخاص غير الأمريكيين الخاضعين لهذه العقوبات الثانوية إنهاء عملياتهم التجارية في إيران تدريجياً وإلا سيواجهون خطر الخضوع لعقوبات ثانوية.

لمزيد من المعلومات، يرجى قراءة تنبيه العميل الصادر عن [Akin Gump](#).

الولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة لتقييد المعاملات مع حكومة فنزويلا

في 21 مايو 2018، فرضت إدارة ترامب عقوبات جديدة على حكومة فنزويلا رداً على إعادة انتخاب الرئيس مادورو و"أزمة الصحة الإنسانية والعامّة المتفاقمة" التي أثارها وأججها نظام مادورو. يوسع الأمر التنفيذي برنامج العقوبات الحالي على فنزويلا من خلال حظر بعض المعاملات من قبل الأشخاص الأمريكيين ذو العلاقة في الديون المستحقة لحكومة فنزويلا، بما في ذلك شركة SA، Petroleos de Venezuela، و يقيد بشكل واسع الأشخاص الأمريكيين من الدخول في صفقات معينة تشمل التملك في الكيانات المملوكة لأغلبيتها من قبل حكومة فنزويلا. القيود السابقة تعلقت بالمعاملات في "الديون الجديدة" لحكومة فنزويلا من أجل استحقاق معين، السندات الصادرة عن حكومة فنزويلا، "الحصص الجديدة" وشراء الأوراق المالية، لكنها لم تغطي الديون المستحقة لحكومة فنزويلا أو على نطاق واسع لم تشمل تقييد المعاملات التي تنطوي على أي ملكية جارية لحكومة فنزويلا.

يوسع الأمر التنفيذي الأحكام المتعلقة بالديون والملكية في الأمر التنفيذي رقم 13808 من خلال حظر "المعاملات ذات الصلة بتوفير التمويل والمعاملات الأخرى" من قبل الأشخاص الأمريكيين في ثلاث فئات من المعاملات: (1) شراء أي دين مستحق لحكومة فنزويلا، بما في ذلك الحسابات المستحقة القبض؛ (2) أي دين مستحق لحكومة فنزويلا يتم التعهد به كضمان بعد تاريخ سريان الأمر، بما في ذلك الحسابات المستحقة القبض؛ و (3) بيع أو نقل أو التنازل أو التعهد كضمان من قبل حكومة فنزويلا من أي حصص ملكية في أي كيان تمتلك فيه حكومة فنزويلا حصة ملكية بنسبة 50٪ أو أكثر.

إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) لتراخيص عامة محدثة توضح وتوسع الأنشطة المرخص لها مع الكيانات الروسية الخاضعة للعقوبات

في 1 مايو 2018، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التراخيص العامة ب12 و13 بعد 6 أبريل 2018، مع تسمية سبعة رجال أعمال روسيين بارزين و 12 شركة يملكونها أو يسيطرون عليها. بالتزامن مع تصنيفات 6 أبريل، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التراخيص العام رقم 12 للسماح، حتى 5 يونيو 2018، بالمعاملات والأنشطة التي تكون عادةً ضرورية ومتعلقة بصيانة العمليات السارية أو لإنهائها، أو العقود أو الاتفاقيات الأخرى السارية قبل 6 أبريل 2018 مع 12 شركة تمت تسميتها أو أي كيان تمتلك فيه شركة واحدة أو أكثر من الـ 12 شركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 50٪ أو أكثر. حلت الرخصة العامة ب12 محل 12 أ (مراجعة مسبقة) وسمحت لمؤسسات مالية أمريكية بتنفيذ التحويلات المالية التي كانت ستحظرها بخلاف ذلك إلى حساب يملكه شخص أمريكي محظور وسمحت للمؤسسات المالية بالإفراج عن هذه الأموال لصيانة العمليات السارية أو الإنهاء التدريجي للأنشطة فقط. أوضح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) في الأسئلة المتداولة الخاصة به رقم 583 أنه أصدر التراخيص العام ب12 ب "المناقشة الصعوبات المتعلقة بالأشخاص الأمريكيين المحظورين للوصول إلى الأموال اللازمة لأنشطة الإنهاء التدريجي أو لصيانة العمليات السارية والمرخص بها". في 22 مايو، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التراخيص العام المعدل 12 ج، الذي يحتوي على تغييرات طفيفة تهدف إلى عكس والتبويه إلى التفويض الجديد المنصوص عليه في التراخيص العام 15 (الموضح أدناه).

في 6 أبريل، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أيضًا التراخيص العام 13 للسماح، حتى 7 مايو، بالمعاملات والأنشطة التي تكون عادةً ضرورية وذات علاقة لـ (1) التخلص من أو نقل الديون وحصص الملكية أو الأصول الأخرى في ثلاث من الشركات الروسية التي تمت تسميتها في 6 أبريل - EN+ Group PLC و GAZ Group و (RUSAL) United Company RUSAL PLC - لشخص غير أمريكي؛ أو (2) تسهيل نقل الديون وحصص الملكية أو الأصول الأخرى في هذه الشركات الثلاث من قبل شخص غير أمريكي إلى شخص آخر غير أمريكي. حل التراخيص العام 13، الصادر في 1 مايو، محل التراخيص العام 13 وطولت نهاية فترة الإيقاف التدريجي من 7 مايو إلى 6 يونيو 2018. في 31 مايو 2018 أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التراخيص العام 13 ب، الذي حل محل التراخيص العام 13 أ وطول فترة الإنهاء التدريجي حتى 5 أغسطس 2018.

أخيرًا، في 22 مايو 2018، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التراخيص العام رقم 15، الذي يخول الأشخاص الأمريكيين الدخول في معاملات محددة تتعلق بصيانة العمليات السارية أو الإنهاء التدريجي للعمليات أو العقود أو الاتفاقيات الأخرى التي تشمل GAZ Group أو أي كيان تمتلك فيه GAZ Group، بشكل مباشر أو غير مباشر، نسبة 50٪ أو حصة أعلى، حتى 23 أكتوبر 2018، وهو تمديد للموعد النهائي السابق 5 يونيو 2018. هذا هو نفس نوع الإعفاء الذي سمح به مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) بموجب التراخيص العام 14 فيما يتعلق UC RUSAL PLC في 23 أبريل 2018.

للحصول على معلومات إضافية، اقرأ تنبيهات العميل من [Akin Gump](#) [هنا](#) بالإضافة [إلى التراخيص العام](#) لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية ب13 [هنا](#) والتراخيص العام 15 الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية [هنا](#).

[الرجوع إلى الأعلى.](#)

الكتابة والمحاضرات

في 13 يونيو 2018، سوف يتحدث [كيفن وولف](#) في مؤتمر Reexports الذي يُعقد في معهد التدريب على الامتثال للصادرات في العاصمة الأمريكية واشنطن، حول موضوع "ضوابط OFAC/EAR على المعاملات غير الأمريكية" في الإسكندرية، فرجينيا.

إذا كنت ترغب في توجيه دعوة إلى محاميي Akin Gump للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد، والامتثال، أو الأمن الإلكتروني، وتنفيذ القوانين والسياسات أو التحقيقات الدولية وسياسات الامتثال الأخرى، يُرجى التواصل مع ماندي وارفيلد على البريد الإلكتروني mwarfield@akingump.com أو الاتصال على رقم +1 202.887.4464.

[الرجوع إلى الأعلى](#)

معلومات الاتصال

لمزيد من المعلومات حول المواضيع المذكورة في [النشرة الحمراء](#)، يرجى الاتصال:

يمكن العثور على معلومات للمحامين في التحقيقات العالمية وممارسات الامتثال [هنا](#).

المحررون التنفيذيون للنشرات الحمراء هم [بول دبليو بتلر](mailto:pbutler@akingump.com) على pbutler@akingump.com و [كريستيان ديفيس](mailto:chdavis@akingump.com) على chdavis@akingump.com.

يتم تحرير قسم "مستجدات مكافحة الفساد" من [النشرة الحمراء](#) بواسطة [ستانلي وودوارد](#)، [ميليسا تشاستانغ](#) و [آن كولكر](#).

يتم تحرير أقسام "مراقبة التصدير والعقوبات والتطورات الجمركية والإنفاذ" بواسطة [سوزان كين](#)، [سينا كيميغار](#)، [كريس تشامبرلين](#) و [سارة كيروين](#).

ترجمات [النشرة الحمراء](#) إلى اللغات العربية، والصينية، والروسية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يرجى فحص الروابط الموجودة أعلاه أو روابط

[الطباعات المؤرشفة](#) • [الطباعات المؤرشفة - الصينية](#) • [الطباعات المؤرشفة - الروسية](#) • [اشترك في النشرة الحمراء](#)



www.akingump.com

© 2018 Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP. All rights reserved. Attorney advertising. This document is distributed for informational use only; it does not constitute legal advice and should not be used as such. IRS Circular 230 Notice Requirement: This communication is not given in the form of a covered opinion, within the meaning of Circular 230 issued by the United States Secretary of the Treasury. Thus, we are required to inform you that you cannot rely upon any tax advice contained in this communication for the purpose of avoiding United States federal tax penalties. In addition, any tax advice contained in this communication may not be used to promote, market or recommend a transaction to another party. Lawyers in the London office provide legal services through Akin Gump LLP, practicing under the name Akin Gump Strauss Hauer & Feld. Akin Gump LLP is a New York limited liability partnership and is authorized and regulated by the Solicitors Regulation Authority under number 267321. A list of the partners is available for inspection at Eighth Floor, Ten Bishops Square, London E1 6EG. Lawyers in the Hong Kong office provide legal services through Akin Gump Strauss Hauer & Feld, a firm of solicitors which is regulated by the Law Society of Hong Kong. Their registered office is Units 180108 & 10, 18th Floor Gloucester Tower, The Landmark, 15 Queen's Road Central, Central, Hong Kong. Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP, a limited liability partnership formed under the laws of Texas, USA, operates under the laws and regulations of numerous jurisdictions both inside and outside the United States. The Beijing office is a representative office of Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP.

[حَدِّث تفضيلاتك](#) | [اشترك](#) في القوائم البريدية لدينا | [أرسله](#) إلى صديق | [سجل الخروج](#) من قوائمنا البريدية | [اعرض](#) عناوين المراسلات